الأمم المتحدة

S/2020/879

مجلس الأمن

Distr.: General
8 September 2020
Arabic
Original: English/French

رسالة مؤرخة 4 أيلول/سبتمبر موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمتها السيدة ستيفاني ويليامز، الممثلة الخاصة للأمين العام بالنيابة ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؛ والإحاطة التي قدمها السفير غونتر ساوتر، نائب الممثل الدائم لألمانيا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، وإستونيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وتونس، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وفرنسا، والنيجر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية وفييت نام، فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو بشأن "الحالة في ليبيا" التي عقدت يوم الأربعاء 2 أيلول/سبتمبر 2020.

ووفقا للإجراء المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن الموجهة إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن المؤرخة 2 نيسان/أبريل 2020 (S/2020/273)، الذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) عبدو **أباري**
رئيس مجلس الأمن

021020 110920 20-11648 (A)

الرجاء إعادة التدوير

المرفق الأول

بيان الممثلة الخاصة للأمين العام بالنيابة ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ستيفاني وليامز

أود أن أهنئ النيجر على توليها رئاسة مجلس الأمن خلال شهر أيلول/سبتمبر، وعلى إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى المجلس اليوم.

لقد أصبح نمطا مؤسفا أن أمثل أمام المجلس وأحذر من أن ليبيا تمر بمنعطف حاسم، ولكنني مضطرة إلى أن أقول نفس هذه الكلمات مرة أخرى اليوم. إن ليبيا في الواقع عند منعطف حاسم. إن دعم المجلس، ليس بالكلمات وحسب، بل الأهم بالفعل، سيساعد على تحديد ما إذا كان البلد سينزلق إلى أعماق جديدة من التشرذم والفوضى، أو سيتقدم نحو مستقبل أكثر ازدهارا.

على أرض الواقع، لا تزال هناك مواجهة مشوبة بالقلق حول سرت، تعرض حياة سكان المدينة الضعفاء الـ 130 000 للخطر، فضلاً عن البنية التحتية الحيوية للنفط في البلد، التي تضم شريان الحياة الاقتصادي لها. وفي حين ظلت الخطوط الأمامية هادئة نسبيا منذ حزيران/يونيه، فإن القوات المسلحة العربية الليبية والقوات الخاضعة لسيطرة حكومة الوفاق الوطني تواصل، للأسف، الاستفادة من مساعدة الجهات الأجنبية الراعية في تكديس الأسلحة والمعدات المتقدمة.

ومنذ أن قدم الأمين العام آخر إحاطة للمجلس في 8 تموز/يوليه (انظر S/2020/686)، هبطت نحو 70 رحلة لإعادة الإمداد في المطارات الشرقية، دعما للقوات المسلحة العربية الليبية، في حين أُرسلت 30 رحلة لإعادة الإمداد إلى مطارات في غرب ليبيا، دعما لحكومة الوفاق الوطني. وبالمثل، رست حوالي تسع سفن شحن في الموانئ الغربية، دعما لحكومة الوفاق الوطني، في حين أفادت تقارير بوصول ثلاث سفن شحن دعما للقوات المسلحة العربية الليبية يقوم الرعاة الأجانب بتحصين أصولهم في القواعد الجوية الليبية الرئيسية في الشرق والغرب. ويشكل النشاط المذكور أعلاه انتهاكاً خطيراً لسيادة ليبيا وانتهاكاً صارخاً لحظر الأمم المتحدة على الأسلحة، ناهيك عن الالتزامات التي تعهد بها المشاركون في مؤتمر برلين. ولا تزال البعثة تتلقى تقارير عن وجود واسع النطاق لمرتزقة وعملاء أجانب، مما يزيد من تعقيد الديناميات المحلية ويقلل من فرص التوصل إلى تسوية في المستقبل.

وفي حين أن معدل الحوادث الناجمة عن الشراك الخداعية – بما في ذلك الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب – قد انخفض، فإن التلوث بالمتفجرات لا يزال يشكل خطرا كبيرا بالنسبة للعديد من المجتمعات المحلية، ولا سيما في جنوب طرابلس. وفي 24 آب/أغسطس، قُتل ما مجموعه 61 شخصا وجُرح 113 شخصا، من بينهم 107 مدنيين. وتواصل الأمم المتحدة دعم السلطات في وضع وتنفيذ استراتيجيات لكفالة عودة الناس إلى ديارهم عودة آمنة وكريمة وطوعية.

وتتسبب التقارير عن هجمات وشيكة والاعتماد على شبكات التواصل الاجتماعي لنشر تلك الشائعات في تفاقم خطر سوء التقدير. وكدليل على تزايد التقلبات، تتزايد التوترات المحلية بين الجماعات المسلحة، التي كان آخرها في مدينتي الأصابعة وسرت والبلدات المجاورة، مع تبادل واسع النطاق مع البعثة

لادعاءات بحدوث عمليات اعتقال واحتجاز غير قانونية، وإساءة استعمال السلطة، واستهداف المدنيين. وهذه التطورات تجعل الحاجة إلى برنامج حقيقي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أكثر إلحاحا.

وفي ليلة 26 آب/أغسطس، أطلقت قوات اللواء حفتر صواريخ غراد باتجاه مناطق كانت قوات حكومة الوفاق الوطني تعمل فيها بالقرب من سرت. وفي الليلة الماضية، وردت تقارير مماثلة عن إطلاق صواريخ من قبل قوات تابعة للواء حفتر. لم تتسبب الصواريخ في أي أضرار أو إصابات، لكنها خرق لوقف إطلاق النار الذي وقعه اللواء حفتر في حزيران/يونيه، وفقا للمتحدث باسمه. ومع ضخامة المخاطر، فإن هذه الأعمال المتهورة قد تشعل مواجهة واسعة النطاق، مع ما يترتب على ذلك من عواقب مدمرة على البلد والمنطقة ككل. ومن الضروري أن يستخدم المجلس نفوذه لإقناع جميع الأطراف بأن الوقت قد حان الآن لضبط النفس.

ومما يزيد من تفاقم حالة عدم الاستقرار تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تؤجج الاضطرابات الشعبية وتهدد الهدوء الهش المطلوب لدفع مناقشاتنا الأمنية والسياسية قدما.

وكان للرفع الجزئي للحصار النفطي، الذي أعلنت عنه القوات المسلحة العربية الليبية في 18 آب/أغسطس، أثر ضئيل على أزمة الطاقة الحادة التي تواجه البلد لأنه لم ينطبق إلا على إزالة المكثفات من المخازن الشرقية. وفي حين سمح ذلك للمؤسسة الوطنية للنفط بمواصلة توفير الغاز الطبيعي لمحطات توليد الطاقة في الشرق، فإن الحصار يبقى، بخلاف ذلك، قائماً بشكل غير معقول، بما في ذلك الإغلاق القسري لجميع المصافي المحلية. ومع ارتفاع الأسعار الدولية للوقود، يزداد أيضاً النقص المحلي في الوقود، الذي يؤثر سلباً على قطاعات متعددة من قطاعات الاقتصاد، بما في ذلك الكهرباء. وفي عاصمة البلد، غالباً ما يقضي السكان مدة تصل إلى 20 ساعة في اليوم بدون كهرباء. يجب أن نجعل الرفع الكامل للحصار النفطي، الذي فرض منذ كانون الثاني/يناير، أولوية قصوى.

ومما يزيد من تفاقم حالة الشعب الليبي الأثر المنهك لجائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19)، الذي يبدو أنه يخرج عن نطاق السيطرة. وقد زاد عدد الحالات المؤكدة بأكثر من الضعف في الأسبوعين الماضيين، حيث بلغ عدد الحالات 156 15 حالة و 250 حالة وفاة مسجلة حتى 1 أيلول/سبتمبر. هذه الزيادات الهائلة اتجاه مثير للقلق، حيث يتم الإبلاغ الآن عن انتقال العدوى المجتمعية في بعض المدن الرئيسية في ليبيا، بما في ذلك طرابلس وسبها. غير أننا ننظر إلى المشكلة من منظور ضيق، حيث أن النقص المستمر في قدرات الاختبار، ومرافق الرعاية الصحية الكافية، واقتفاء أثر مخالطي المصابين يعني أن النطاق الحقيقي للجائحة في ليبيا من المرجح أن يكون أكبر بكثير. إن التعامل مع الجائحة محدود بسبب تجزؤ مؤسسات القطاع الصحي، والنقص الحاد في الإمدادات الطبية والعاملين الطبيين، فضلا عن نقص التمويل. وبعد أكثر من تسع سنوات من النزاع، شارف نظام الرعاية الصحية على الانهيار التام، وهو غير قادر على مواجهة العبء الإضافي المتمثل في مرضى كوفيد-19 بالإضافة إلى الحفاظ على تقديم الخدمات الصحية العادية، بما في ذلك برامج تحصين الأطفال.

والأمم المتحدة وشركاؤنا في طليعة الداعمين للسلطات الوطنية من خلال توفير الإمدادات الصحية ومعدات الحماية الشخصية. كما نعمل عن كثب مع السلطات لبناء قدرات العاملين في مجال الصحة، وإزالة وصمة الفيروس، وزيادة الوعي، لضمان اتخاذ الناس للاحتياطات المناسبة لحماية أنفسهم. ومن الضروري أن تتعاون السلطات الليبية بشفافية في كفاحنا المشترك للسيطرة على هذا الوباء الرهيب.

لا يزال إيصال المساعدات الإنسانية، وهو مهمة ازدادت صعوبة جراء تدابير التقييد المفروضة بسبب كوفيد-19، يمثل تحدياً مستمراً في جميع أنحاء البلد. وعلى الرغم من هذه التحديات، فقد تمكنت المنظمات الإنسانية من إيصال المساعدات إلى أكثر من 000 243 شخص منذ بداية هذا العام، بما في ذلك تقديم الدعم إلى 000 66 نازح و 000 119 شخص من الفئات الضعيفة من الليبيين المتضررين من النزاع والعائدين حديثاً و 000 58 مهاجر ولاجئ. ولا يزال التأثير الاجتماعي الاقتصادي لكوفيد-19، إلى جانب استطالة أمد الأزمة وتدهور الخدمات العامة، يتسبب في إجهاد قدرات التأقلم لدى أولئك الذين يعيشون ظروفاً شديدة الهشاشة، لا سيما أكثر من مليون شخص يُقدر أنهم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في عام 2020.

ولا يزال القلق يساورني إزاء استمرار محاولات المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء عبور البحر الأبيض المتوسط، معرضين بذلك حياتهم لخطر كبير. ويعتريني حزن عميق لوفاة 45 مهاجراً ولاجئاً في حادث منفرد وقع مؤخراً في 18 آب/أغسطس عندما غرق قاربهم قبالة الساحل الليبي أثناء محاولتهم العبور إلى أوروبا. وقد حاول أكثر من 000 7 مهاجر ولاجئ العبور خلال هذا العام، توفي أكثر من 300 منهم. وتؤكد التقارير التي تفيد التأخر في عمليات الإنقاذ والإنزال الحاجة إلى مراجعة نهج الدول الأوروبية إزاء هذا الوضع وإلى آلية إنزال أكثر إنسانية وأكثر استقراراً بما يتماشى مع المسؤوليات المنوطة بالدول الأعضاء بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والتزامات البحث والإنقاذ. ومن غير الممكن اعتبار ليبيا ميناء مأمونا للإنزال.

فقد أعيد العديد من المهاجرين واللاجئين الذين تم اعتراضهم في البحر إلى ليبيا ووضعوا قيد الاحتجاز. وحتى 21 آب/أغسطس، كان هناك ما يقرب من 400 2 مهاجر ولاجئ في مراكز احتجاز رسمية في ليبيا حيث يتعرضون بشكل يومي لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وهناك عدد أكبر منهم في مواقع غير رسمية لا تستطيع الأمم المتحدة الوصول إليها. وما فتئتُ أحث السلطات على اتخاذ خطوات أكبر ضد المهربين والمتجرين وإيجاد بدائل للاحتجاز في ليبيا.

وترحب البعثة بقيام المفوضة السامية لحقوق الإنسان بتعيين الأعضاء الثلاثة في البعثة المستقلة لتقصي الحقائق المعنية بليبيا. ونتطلع إلى التعاون معهم ومساعدتهم في أداء مهامهم لتوثيق انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني منذ عام 2016، والتصدي للإفلات من العقاب على هذه الانتهاكات والعمل بمثابة رادع لها. فلا سبيل لتحقيق السلام المستدام في ليبيا سوى من خلال العدالة والمساءلة.

وتهيئ كل هذه العناصر التي ذكرتها أرضية خصبة للاضطرابات الاجتماعية في جميع أنحاء البلد وتؤكد مرة أخرى على أن الوضع الراهن لا يمكن أن يدوم ببساطة. وخلال الأيام الأخيرة، خرج الليبيون بقوة في جميع أنحاء البلد، لا سيما في طرابلس، للتعبير عن غضبهم حيال نقص الخدمات الأساسية وانقطاع المياه والكهرباء على نطاق واسع واستشراء الفساد. وقد أبلغتُ شخصياً السلطات الليبية بشواغل الأمم المتحدة إزاء تقارير تفيد باستخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين السلميين، وجددتُ التأكيد على دعواتنا لاحترام الحق في التجمع السلمي وحرية التعبير عن الرأي وعلى وجوب إطلاق سراح أولئك الذين احتجزتهم الجماعات المسلحة بشكل تعسفي. إن تصاعد استخدام خطاب الكراهية والتحريض على العنف – اللذين تثيرهما أحياناً وسائل الإعلام الأجنبية والجيوش الإلكترونية – يهدف على ما يبدو إلى تعميق انقسام الليبيين وزيادة الاستقطاب وتمزيق النسيج الاجتماعي للبلد على حساب الحل الليبي – الليبي.

وفي 29 آب/أغسطس، تحول الوضع إلى أزمة سياسية مفتوحة عندما أقدم المجلس الرئاسي على إيقاف وزير الداخلية باشاغا عن العمل وعجّل بإجراء تعديل حكومي، مما أبرز التوترات الكامنة التي عادت إلى الظهور داخل المعسكر الغربي، مع انحسار التهديد الذي شكله هجوم المشير حفتر. وقد حان الوقت لتوحيد المواقف تزامناً مع الجهود المبذولة الآن للتوصل إلى تسوية تهدف إلى الحفاظ على سيادة البلد ووحدة أراضيه، بالإضافة إلى معالجة أوجه القصور الاقتصادية طويلة الأمد والحاجة إلى تنفيذ إصلاحات دائمة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن.

وينبغي أن تدفعنا هذه الاتجاهات المثيرة للقلق، التي وصفتها للتو، جميعا إلى ممارسة الضغط من أجل خفض التصعيد على الفور والعودة إلى العملية السياسية قبل ضياع الفرصة الهشة التي أوجدها التوقف غير الرسمي للأعمال العدائية والتي ستتبدد، أولاً وقبل كل شيء، على حساب الليبيين وأيضاً على حساب السلم والأمن الدوليين. غير أن بصيص أمل قد لاح من داخل البلد، حيث تعمل البعثة بدعم من لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا التي أنشأها مؤتمر برلين على إنعاش بوادر الأمل هذه والاستفادة منها كمرتكز لجهودها. ومكن تجدد النشاط السياسي في الغرب والشرق من ظهور فئة تدعو إلى التغيير بغية التوصل إلى حل ليبي – ليبي لاستعادة سيادة البلد وبذل جهود للنأي بالليبيين عن الصراعات الإقليمية والدولية الأوسع نطاقاً.

وفي 21 آب/أغسطس، أصدر رئيس المجلس الرئاسي السراج ورئيس مجلس النواب صالح بيانين متزامنين، وإن كانا منفصلين، يدعوان فيهما إلى وقف فوري لإطلاق النار وإنهاء حالة الإغلاق النفطي والعودة إلى العملية السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة. وقد قوبل هذان البيانان بدعم منقطع النظير من الليبيين على اختلاف انتماءاتهم السياسية ومن قبل الشركاء الدوليين على حد سواء. وما زلت متفائلة بأنه في ظل وجود العديد من أوجه التقارب بين كلا الإعلانين، قد تكون لدينا فرصة للمضي قدماً فيما يتعلق بالمناقشات السياسية والأمنية بين الليبيين، مع الاستمرار في التواصل مع القوى السياسية والعسكرية الرئيسية الأخرى في جميع أنحاء البلد.

قمت، منذ إحاطتي السابقة (انظر S/2020/421)، بعدد من المهام لتعزيز الدعم لجهود الأمم المتحدة في ليبيا، بما في ذلك زيارات إلى المملكة المتحدة والجزائر والمغرب ومصر. وفي وقت سابق من هذا اليوم، التقيت بالرئيس التونسي سعيّد للإعراب بالتحديد عن شكري للحكومة التونسية على دعمها الدؤوب لعمل الأمم المتحدة في ليبيا. ومن خلال مباحثاتي مع كل من حاورتهم من الأطراف الإقليمية والدولية، عملتُ على ضمان التزامهم بمساعدة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في مهمتنا الرامية للجمع بين الأطراف الليبية والعمل على الحفاظ على التهدئة على أرض الواقع. فالخطر يتهدد جيران ليبيا بشكل مباشر بسبب استمرار انعدام الاستقرار وتدفق الأسلحة والمرتزقة.

كما التقيتُ بشكل مباشر مع رئيس الوزراء السراج ورئيس مجلس النواب صالح ورئيس المجلس الأعلى للدولة المشري، بالإضافة إلى عدد من ممثليهم وشخصيات هامة أخرى. وأود أن أشكر الحكومة السويسرية على تيسيرها الرائع لاجتماعاتنا مع الليبيين في هذه الأوقات العصيبة. وتعمل البعثة مع الجهات الليبية المعنية على جميع المستويات لتقديم المشورة بهدف التوصل إلى التهدئة وبناء الجسور التي من شأنها تسهيل العملية السياسية.

وفي مدينة غات، أثبت الارتفاع النسبي المسجل في نسبة المشاركة في الانتخابات البلدية التي أجريت في 18 آب/أغسطس، رغم التقييدات المتعلقة بكوفيد-19، تصميم الليبيين وعزمهم على ممارسة حقوقهم في انتخاب ممثليهم. ولذلك، ليس من المستغرب أن يسعى المفسدون إلى عمل المزيد لتخريب هذه الممارسات، مثلما حدث في مدينة تراغن في 25 أب/أغسطس، عندما أوقفت مجموعة مسلحة تابعة للقوات المسلحة العربية الليبية عملية التصويت بالقوة. ولا بد من حماية هذه البراعم الخضراء للديمقراطية. وهنا، أحيي الجهود الدؤوبة التي تبذلها اللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية حيث تواصل الاستعدادات للانتخابات في مجموعة جديدة من البلديات، بدءاً من بلدية مصراتة يوم غد.

وعلى الجانب العسكري، واصلت البعثة مناقشاتها مع وفود الجانبين تحت رعاية اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 وتجاوزت مجالات التقارب التي تم تحديدها سابقاً لتعمل على مواءمتها مع المتغيرات الجديدة على أرض الواقع. وحتى اليوم، ومنذ 8 تموز/يوليه، عقدنا ثلاث جولات من المناقشات الإلكترونية مع وفد حكومة الوفاق الوطني وجولتين مع وفد القوات المسلحة العربية الليبية، وذلك في مسعى للحث على وقف التصعيد على الفور. وشجعتُ الجانبين على النظر في إنشاء تدريجي لمنطقة منزوعة السلاح بدءاً من سرت، مدعوماً بمجموعة شاملة من تدابير بناء الثقة. ويشمل هذا المقترح أيضاً إنشاء آلية دولية – ليبية صغيرة مشتركة لرصد وقف إطلاق النار. وفي حين أن الاختلافات في الآراء وانعدام الثقة بين الجانبين لا تزال بارزة، فإنني أدعو مجلس الأمن إلى حث الطرفين على الامتناع عن الإصرار على مواقف غير واقعية ومتشددة والمشاركة بحسن نية من أجل بلدهما.

ومعالجة الدوافع الاقتصادية للنزاع هي جوهر أي أمل في التوصل إلى تسوية مستدامة. ولخلق الثقة اللازمة لإجراء مناقشة صريحة ومفتوحة بشأن التوزيع الشفاف للموارد، ما فتئت البعثة تدعو منذ فترة طويلة إلى إجراء مراجعة دولية لحسابات فرعي مصرف ليبيا المركزي، على نحو ما طلبه رئيس الوزراء السراج في رسالة وجهها إلى الأمين العام في تموز/يوليه 2018. ويسرني أن أبلغكم بأنه بفضل الدعم الذي قدمته البعثة، بدأت عملية المراجعة الدولية للحسابات المالية في 1 آب/أغسطس وأنها تمضي قدما بسرعة. ومن شأن هذه العملية النهوض بالجهود الرامية إلى توحيد فرعي مصرف ليبيا المركزي وتعزيز المساءلة وخلق الشفافية اللازمة لإجراء مناقشات مستنيرة بشأن الإدارة المنصفة للإيرادات.

وأذكر أعضاء المجلس بأننا كنا قبل 16 شهرا على وشك عقد مؤتمر وطني ليبي واسع النطاق كان من شأنه أن يضع الإطار اللازم للاستعاضة عن الهياكل السياسية المنقسمة الحالية بهياكل كان من شأنها أن تجسد بوضوح أكبر التطلعات المشروعة لجميع الليبيين. وقد أحبط ذلك المسعى أولئك الذين توهموا أن بإمكانهم تحقيق أهدافهم باستخدام القوة. وبعد 14 شهرا من الموت والدمار بلا داع، لم ينجحوا. ولم يؤد استخدام النفط كسلاح حرب إلا إلى تفاقم بؤس الشعب الليبي ودفع البلد نحو الانهيار الاقتصادي والاجتماعي. ولذلك، من الواضح أن المخرج الوحيد يتمثل في الحوار وإيجاد حل توفيقي يؤدي إلى تسوية سياسية شاملة ويُتوج بإجراء انتخابات وطنية.

المرفق الثاني

بيان رئيس لجنة مجلس الأمن المنشـــأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشـــأن ليبيا، غونتر زاوتر

وفقا للفقرة 24 (هـ) من القرار 1970 (2011)، المؤرخ 26 شباط/فبراير 2011، يشرفني أن أقدم تقريرا إلى مجلس الأمن عن أعمال اللجنة المنشـــأة بموجب القرار نفســـه. ويغطي التقرير الفترة من 20 أيار/مايو إلى 2 أيلول/ســـبتمبر 2020، والتي اضـــطلعت اللجنة خلالها بعملها باســـتخدام إجراء عدم الاعتراض.

لقد اجتمع أعضاء اللجنة أيضا في 28 تموز/يوليه، في شكل "مشاورات غير رسمية جانبية" عن طريق الدوائر المغلقة للتداول بالفيديو، مع 18 دولة عضـوا مدعوة، من بينها ليبيا، وثلاث منظمات إقليمية. وكان الغرض من ذلك الحدث، الذي شـــكل متابعة للاجتماع الرســـمي الثالث للجنة، والذي عُقد في 30 آب/أغسطس 2019، هو مواصلة تعزيز الحوار بشأن التنفيذ الفعال لتدابير الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن فيما يتعلق بليبيا، مع التركيز على تنفيذ حظر الأسـلحة والتماس معلومات بشـأن الإجراءات المتخذة في هذا الشأن. وسأتناول الآن أنشطة اللجنة والتطورات المتعلقة بتدابير الجزاءات الفردية.

فيما يتعلق بحظر توريد الأســـلحة، تلقت اللجنة من فريق الخبراء تحدثين كتابيين يركزان على جوانب التنفيذ. وتلا ذلك تلقي معلومات عن ثلاثة كيانات وعن فرد واحد اعتبر الفريق أنه يســـتوفي أحد معايير الإدراج على قائمة الجزاءات. وتلقت اللجنة رســـالة من تركيا تناولت، في جملة أمور، تطبيق الأذون الواردة في القرار 2292 (2016)، والتي تم تمديدها مؤخرا بموجب القرار 2526 (2020)، من أجل تنفيذ حظر الأسلحة في أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا.

وتلقت اللجنة أيضـا رسـالة من تونس تتعلق بأحد التحديثات التي وردت من الفريق. ووافقت اللجنة على طلب اسـتثناء مقدم من مالطة، مسـتندة إلى الفقرة 9 (ج) من القرار 1970 (2011)، وهي تنظر حاليا في طلب توجيه مقدم من تونس يتعلق بانطباق حظر الأسلحة.

وفيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى منع الصادرات غير المشروعة من النفط، بما في ذلك النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة، تلقت اللجنة إخطارات من الجهة الليبية المســـؤولة عن التنســـيق معها، عملا بالقرار 2146 (2014)، وكذلك من فريق الخبراء بشأن أنشطة ناقلة نفط ترفع علم غابون، وهي M/V Jal Laxmi، والتي كانت تطوف على غير هدي خارج المياه الإقليمية الليبية بهدف مزعوم هو تحميل زيت الوقود الثقيل وزيت الغاز البحري خارج مظلة المؤسسة الوطنية الليبية للنفط. وأرسلت اللجنة رسالة إلى دولة العلم. وفي نهاية المطاف، لم ترسو السفينة في ميناء طبرق وغادرت المياه الدولية قبالة سواحل ليبيا.

وفيما يتعلق بتجميد الأصـول، تلقت اللجنة رسـالتين من المؤسـسـة الليبية للاسـتثمار، وهي كيان مدرج في القائمة، تتعلقان بجوانب مختلفة من عملها. وتبادلت رسـائل إضـافية مع المملكة العربية السـعودية بشـأن مسـألة تتعلق بالمؤسـسـة الليبية للاسـتثمار، وتلقت رسـالة من فريق الخبراء في هذا الصـدد. ولم تتخذ اللجنة أي قرار سـلبي فيما يتعلق بثلاثة إخطارات بالاســتثناء اســتنادا إلى الفقرة 19 (أ) من القرار 1970 (2011)، مقدمة من البحرين وسويسرا والمملكة المتحدة. وتلقت اللجنة أيضاً رسالة من فريق الخبراء بشأن موضوع أحد الإخطارات بالاستثناء المقدمة بموجب الفقرة 19 (أ) والمشار إليها أعلاه.

وفيما يتعلق بحظر السفر، تلقت اللجنة إخطارا بالاستثناء، استنادا إلى الفقرة 16 (ج) من القرار 1970 (2011)، قدمه الاتحاد الروسي بشأن السفر الوشيك للسيد أبو زيد عمر دوردة، وهو فرد مدرج في القائمة. وأُبلغت اللجنة فيما بعد بأن السفر لن يتم. ووافقت اللجنة أيضا على طلب إعفاء، استنادا إلى الفقرة 16 (أ) من القرار 1970 (2011)، قدمته السيدة صفية فركاش البرعصي.

وفي 15 حزيران/يونيه، أرسلت اللجنة مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء، متابعة للفقرة 8 من القرار 2509 (2020)، دعتها فيها إلى تقديم تقارير إلى اللجنة عن الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ تدابير حظر السفر وتجميد الأصول تنفيذا فعالا فيما يتعلق بجميع الأفراد المدرجين في قائمة الجزاءات المتعلقة بليبيا. وتلقت اللجنة ستة تقارير عن التنفيذ منذ ذلك التاريخ.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة أيضا معلومات من فريق الخبراء بشأن شخص ثان يعتقد الفريق أنه يستوفي معايير إضافية للإدراج في قائمة الجزاءات.

وأود أيضا أن أشير إلى أن اللجنة تلقت التقرير المؤقت لفريق الخبراء المعني بليبيا في 20 آب/أغسطس. ويعتزم أعضاء اللجنة مناقشته خلال الأيام المقبلة.

في الختام، أود أن أبرز أهمية تنفيذ الدول الأعضاء لجميع تدابير الجزاءات بصورة كاملة وأن أشجعها على مواصلة دعم عمل فريق الخبراء. وفيما يتعلق بعمل الفريق، أود أن أُذكر بالامتيازات والحصانات التي يتمتع بها الخبراء الموفدون في مهام بموجب اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام 1946. كما أود أن أعيد التأكيد على التزام اللجنة بالإسهام في تعزيز السلام والاستقرار في ليبيا.

المرفق الثالث

بيان الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، فيليب كريدلكا

أود أن أشكر السيدة وليامز على إحاطتها اليوم وعلى تفانيها في سبيل إحلال السلام في ليبيا. وأود أيضا أن أشكر السفير زاوتر على إحاطته الأولى بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011)، بشأن ليبيا، وأشكر سلفه، السفير شولتز، على رئاسته.

كما أظهرت المظاهرات الأخيرة، يتطلع الكثير من الليبيين إلى السلام والأمن والتنمية والتصدي الفعال لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). ولذلك، ترحب بلجيكا بالتصريحات التي أدلى بها السيد السراج والسيد صالح بشأن وقف إطلاق النار. وندعو جميع الأطراف الفاعلة، داخل ليبيا وخارجها، إلى أن تحذو حذوهما وأن توقف منطق الحرب. ويتعين أن يغادر جميع المرتزقة البلد. ولا يوجد سبب وجيه لعدم الاستجابة بشكل فوري للدعوات المتعددة إلى وقف إطلاق النار.

لا يزال الحوار هو الحل المستدام الوحيد للأزمة، والمعايير معروفة جيدا، وهي الاتفاق السياسي الليبي والمبادئ المتفق عليها في برلين ونهج بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ذي المسارات الثلاثة والقرار 2510 (2020). ونرحب بالخطوات التي اتخذتها اللجنة العسكرية المشتركة في صيغة 5+5 ونحث على إحراز المزيد من التقدم من أجل الحفاظ على وقف إطلاق نار موثوق به. كما نرحب بالتطورات الإيجابية على المسارين السياسي والاقتصادي، التي ينبغي أن نبرز بشأنها بدء مراجعة حسابات مصرف ليبيا المركزي. ومن شأن التقدم المحرز على هذه المسارات الثلاثة أن يمكّن من معالجة الشكاوى التي أعرب عنها المتظاهرون في الأيام الأخيرة. وفي هذا السياق، لا غنى عن تعيين ممثل خاص جديد للأمين العام للمساعدة في توجيه العملية السياسية.

ويستمر تجاهل حظر الأسلحة بشكل صارخ. وأريد أن أكون واضحا: لا يوجد عذر لعدم احترام حظر الأسلحة. فانتهاكه يعني الإسهام في دوامة العنف المستمرة، مما يفاقم التوترات فيما بين الليبيين ويقوض بشدة فرص إيجاد مخرج دائم من الأزمة. والأنكى من ذلك أنه يعني الإسهام في إزهاق أرواح المدنيين الأبرياء والليبيين والمهاجرين. وأود أن أثني على الجهود التي تبذلها القوة البحرية للاتحاد الأوروبي في هذا الصدد.

ويتعين على جميع الأطراف حماية المدنيين. ويرى بلدي أن انتشار الإفلات من العقاب سيقوض المصالحة الدائمة بين الليبيين. ويقع على عاتق المحاكم الوطنية، والعدالة الانتقالية، والمحكمة الجنائية الدولية القيام بدور تكميلي. وأرحب بقيام مجلس حقوق الإنسان بإنشاء بعثة لتقصي الحقائق للتحقيق في انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني من جانب جميع أطراف النزاع. وأدعو جميع الأطراف الليبية إلى التعاون مع البعثة حتى تتمكن من بدء عملها بشكل جدي. ولا يزال يساورنا القلق إزاء الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين في طرابلس والاعتقال التعسفي لعدد من المدنيين.

وفيما يتعلق بولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، التي سنناقشها في الأيام المقبلة، لا تملك البعثة حاليا قدرة كافية على رصد حالات الانتهاكات ضد الأطفال والتحقق منها وتحديد مرتكبيها بشكل منهجي، ونعلم جميعا أنها واسعة الانتشار. ونعتقد أنه يلزم تعزيزها من أجل ضمان الرصد المنتظم للعنف ضد الأطفال والإبلاغ عنه بشكل أفضل، بما في ذلك من خلال صياغة الولاية المقبلة.

ويساورنا قلق عميق إزاء الحصار المستمر على إنتاج النفط، الذي تسبب في آثار كارثية على اقتصاد البلد وسكانه جميعا. وندعو إلى استئناف كامل لإنتاج النفط بكامل طاقته، في جميع أنحاء البلد لمصلحة الشعب الليبي، إلى جانب تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، بغية الاتفاق على آلية عادلة وشفافة لتوزيع عائدات النفط وتعزيز إدارة المؤسسات الاقتصادية والمالية الليبية. إن الموارد الطبيعية في ليبيا ملك لجميع الليبيين واستخدامها حيوي لاقتصاد البلد، خاصة في ضوء الحاجة للتصدي لجائحة فيروس كورونا. وأحث الجميع على احترام الطابع المدني للبنية التحتية النفطية، وتشجيع إجراء المزيد من الحوار بشأن كيفية تحسين تقاسم الإيرادات التي تدرها. وفي هذا الصدد، أرحب بالإعلانات الأخيرة وأشجع على إحراز المزيد من التقدم من أجل رفع الحصار وزيادة الإنتاج.

في الختام، اسمحوا لي أن أشيد مرة أخرى بشجاعة وتصميم جميع موظفي البعثة والفريق القطري.

المرفق الرابع

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، داي بينغ

أهنئ النيجر على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. وستدعم الصين عملكم بشكل كامل خلال هذا الشهر، سيدي. وأود أيضا أن أثني على إندونيسيا على جهودها الدؤوبة وتوجيهاتها العملية خلال فترة رئاستها في آب/أغسطس.

وأود أن أشكر الممثلة الخاصة بالنيابة، السيدة وليامز، والسفير ساوتر على إحاطتيهما. وأرحب بالسفير السني في هذه الجلسة.

لقد أوضح تقرير الأمين العام (S/2020/832) والسيدة وليامز، وتوافق الصين على ذلك، أن الحالة الراهنة في ليبيا معقدة وهشة. ونلاحظ التوترات المقلقة في سرت والجفرة، والمشكلة الخطيرة للاجئين والمهاجرين، والحالة الإنسانية المتردية. وعلاوة على ذلك، يعاني الشعب الليبي من تأثير مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز التنسيق لدعم جميع الأطراف في ليبيا من أجل تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة. واسمحوا لي أن أستفيض في شرح النقاط الرئيسية الأربع التالية.

أولا، ترحب الصين ببياني 21 آب/أغسطس الداعيين إلى وقف إطلاق النار من جانب حكومة الوفاق الوطني ومجلس النواب، على التوالي. ولا يوجد مخرج من خلال الخيار العسكري، ويجب أن يكون هناك وقف لإطلاق النار كخطوة أولى نحو السلام. لدينا الآن فرصة نادرة. وعلى جميع أطراف النزاع الليبي أن تنفذ وقف إطلاق النار بشكل فعال، وأن توقف الأعمال العدائية فورا، وأن تستأنف الحوار في إطار اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، وأن تتوصل إلى اتفاق دائم لوقف إطلاق النار. وترحب الصين بجميع الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في ليبيا والاستجابة الإيجابية لنداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.

ثانيا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم سيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وأن يظل ملتزما بالعملية السياسية التي تقودها ليبيا وتملكها في إطار الأمم المتحدة، وأن ينفذ بفعالية نتائج قمة برلين وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن يعزز تنفيذ نهج المسارات الثلاثة الذي تتبعه بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ونقدر المناقشات التي جرت مؤخرا بشأن ليبيا بين الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، ودورهما الفريد في الوساطة في النزاعات بين الأطراف. وينبغي للبلدان المعنية أن تستخدم نفوذها الخاص وأن تقوم بدور بناء في تشجيع الأطراف على زيادة الثقة المتبادلة والتمسك بالتسوية السياسية.

ثالثا، تؤيد الصين عمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ونحن، من حيث المبدأ، نؤيد تمديد ولايتها لمدة 12 شهرا، على النحو الذي أوصى به الأمين العام. وفي ظل الظروف الراهنة، ينبغي أن تركز البعثة على تعزيز وقف إطلاق النار فيما بين أطراف النزاع، وتعبئة المجتمع الدولي لمساعدة الشعب الليبي على مواجهة هذه الجائحة، وتكثيف جهودها لمساعدة ليبيا على وضع خطط عملية وقابلة للتنفيذ لإعادة الإعمار الوطني والإصلاح الاقتصادي، من أجل إرساء الأساس للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. لقد ظل منصب الممثل الخاص للأمين العام شاغرا لمدة ستة أشهر. وتدعو الصين إلى تعيين ممثل خاص جديد للأمين العام في أقرب وقت ممكن.

إن موقف الصين الثابت هو أن الجزاءات وسيلة وليست غاية. وينبغي أن تخدم نُظم الجزاءات دائما التسوية السياسية. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تنفذ بإخلاص قرارات مجلس الأمن، وأن تتجنب التدخل العسكري في الصراع الليبي والتدخل في الشؤون الداخلية لليبيا، وأن تلتزم التزاما تاما بحظر توريد الأسلحة. وفي الوقت نفسه، ينبغي إيلاء الاهتمام للتأثير السلبي للجزاءات على المدنيين الليبيين والدول الثالثة. وينبغي ألا تضر الجزاءات بالحياة العادية والاحتياجات الإنسانية للشعب الليبي، ولا سيما خلال جائحة كوفيد-19. وينبغي للجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا وفريق خبرائها أن يتصرفا بموضوعية ونزاهة، وفقا للولاية، وأن يقوما بدور إيجابي في دفع العملية السياسية الليبية قدما.

خامسا، لا يزال الإرهاب في ليبيا وحولها يهدد الأمن والاستقرار الإقليميين ويتسبب في تداعيات خطيرة في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد. ويجب على المجتمع الدولي أن يظل شديد اليقظة إزاء هذا الاتجاه وأن يكافح الإرهاب بجميع أشكاله في جميع أنحاء ليبيا، ولا سيما من أجل الوقاية من حركة المقاتلين الإرهابيين الأجانب عبر الحدود. ويجب ألا يسمح لليبيا بأن تكون مرتعا للإرهاب الإقليمي.

والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي من أجل تعزيز العملية السياسية في ليبيا بنشاط ودعم تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في وقت مبكر.

المرفق الخامس

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أشكر الممثلة الخاصة بالنيابة، ستيفاني ويليامز، على إحاطتها وكذلك الأمين العام على تقريره الخطي عن آخر التطورات في ليبيا (S/2020/832).

لقد كان النداءان المنسقان لوقف إطلاق النار اللذان وجهتهما حكومة الوفاق الوطني ومجلس النواب في المنطقة الشرقية في 21 آب/أغسطس خطوة جديرة بالترحيب في اتجاه تقريب ليبيا من تحقيق السلام، ولكن يتعين على الطرفين كليهما الآن أن يتبعا ذلك باتخاذ إجراءات ملموسة. ومن المهم للغاية أن تستمر المحادثات في إطار اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 بوتيرة جيدة وأن تسفر عن اتفاق فعال لوقف إطلاق النار.

وعلاوة على ذلك، نؤيد تأييدا كاملا الدعوات التي وجهها الطرفان الليبيان لوقف جميع التدخلات الأجنبية في ليبيا، بما في ذلك مغادرة جميع المقاتلين الأجانب والمرتزقة الموجودين في ليبيا. فلا يمكن أن يتحقق السلام الدائم في ليبيا إلا من خلال عملية سياسية بقيادة ليبية وملكية ليبية، ويتعين علينا تهيئة حيز لها. والإطار الدولي المقبول الوحيد لدعم ذلك هو عملية برلين التي تجري تحت رعاية الأمم المتحدة.

ويجب أن تستمر جميع الجهود الدولية الرامية إلى وقف الانتهاكات الصارخة لنظام الجزاءات المفروضة على ليبيا. وستواصل عملية إيريني التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط تقديم إسهام هام في تلك الجهود.

لقد اتخذت الحالة الإنسانية المتردية أصلا في ليبيا منعطفا نحو الأسوأ على مدى الأشهر الماضية. ويساورنا قلق بالغ إزاء المعاناة المتزايدة للمدنيين في ظل انقطاع متكرر وملحوظ في إمدادات الكهرباء والمياه، وندعو جميع الأطراف إلى وقف الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية.

وأود أن أعرب عن قلق إستونيا إزاء تزايد عدد التقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا. فيجب أن يكون بمقدور جميع الناس ممارسة حقوقهم الأساسية في التجمع السلمي والاحتجاج وحرية التعبير من دون أن يخشوا من استخدام السلطات المفرط للقوة انتقاما. ويجب إجراء تحقيق واف في جميع حالات انتهاكات القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان ويجب محاسبة المسؤولين عنها.

وأود كذلك أن أعيد تأكيد دعم إستونيا الكامل لعمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والعملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة في ليبيا. إننا نؤيد تمديد ولاية البعثة لفترة 12 شهرا أخرى.

المرفق السادس

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أولا وقبل كل شيء، أشكر إندونيسيا وأهنئها على رئاستها لمجلس الأمن في آب/أغسطس وأتمنى للنيجر حظا سعيدا في شهر أيلول/سبتمبر وأؤكد لرئيس المجلس دعمي الكامل.

وأشكر ستيفاني ويليامز ونائب الممثل الدائم لألمانيا، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا على عملهما، بطبيعة الحال، وكذلك على إحاطتيهما.

وما زلنا نعيد التأكيد على أنه لا يوجد حل عسكري في ليبيا. ومرة أخرى، تدعو فرنسا إلى وقف إطلاق النار واستئناف العملية السياسية، تحت رعاية الأمم المتحدة وعلى أساس المعايير التي اتفق عليها الليبيون. ويجب أن يمهد ذلك الطريق لإجراء الانتخابات وإعادة توحيد المؤسسات الليبية والإصلاحات الاقتصادية والأمنية، وهي أمور أساسية للغاية.

وبهذه الروح، فإن البيانين الصادرين في 21 آب/أغسطس عن رئيس المجلس الرئاسي، فايز سراج، ورئيس مجلس النواب، عقيلة صالح، يمثلان خطوة إيجابية. ويجب أن تعقب هذين البيانين الآن إجراءات على الأرض وأن يؤديان إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار ووقف العمليات العسكرية في ليبيا وتفكيك الميليشيات واستئناف إنتاج النفط. وسيؤدي هذا الزخم، الذي يجب أن يستند إلى إشارات متبادلة وموثوقة ويمكن التحقق منها، إلى استئناف العملية السياسية.

وندعو الأطراف الفاعلة الليبية والدولية إلى بذل كل جهد ممكن لتحقيق هذه الغاية من خلال وقف الأعمال العدائية والالتزام بحسن نية بدعم هذه التطورات. ويجب على القوات الأجنبية الانسحاب من ليبيا. فهذا التدخل غير مقبول. وفي هذا الصدد، ندين التدخل وانتهاكات الحظر المفروض على الأسلحة، التي زاد عددها للأسف منذ مؤتمر برلين في 19 كانون الثاني/يناير.

وكذلك تدعو فرنسا الطرفين إلى مواصلة جهودهما لتمكين استئناف إنتاج النفط في أقرب وقت ممكن وتخصيص الإيرادات الناتجة عن ذلك على نحو يتسم بالشفافية.

ومن هذا المنظور، يجب على المجلس أن يؤدي دوره كاملا، ولا سيما تعزيز وساطة الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

ويجب أن يكون المجلس موحدا بشأن تعيين الأمين العام وسيطا جديدا من دون مزيد من التأخير. فقد مرت ستة أشهر تقريبا على استقالة غسان سلامة. ويجب ملء الشاغر في وساطة الأمم المتحدة.

ولتمكين الأمم المتحدة من الاضطلاع بدورها كاملا في ليبيا، ندعم المملكة المتحدة وهي تتفاوض على تجديد طموح لولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لمدة عام. ونحن منفتحون بصفة خاصة على النقاش بشكل وثيق مع جميع شركائنا داخل المجلس بشأن سبل تعزيز فعالية البعثة. ونقترح تعزيز دور البعثة في دعم إمكانية التوصل إلى وقف لإطلاق النار في ليبيا وفي إنفاذ حظر الأسلحة.

وستظل فرنسا ملتزمة التزاما تاما بالحل السياسي في ليبيا من أجل وضع حد لهذا النزاع الذي طال أمده. وتحقيقا لتلك الغاية، ستواصل فرنسا دعم جهود الأمم المتحدة وتعزيزها.

المرفق السابع

بيان نائب الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، غونتر زاوتر

أود أن أبدأ ببصـــيص الأمل. إننا نرحب بالإعلانين المؤيدين لوقف إطلاق النار من جانب رئيس الوزراء سراج ورئيس مجلس النواب صالح. فهذه فرصة حقيقية. ويجب كذلك أن تصب بادرة التسوية هذه الآن في اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 من أجل استئناف المحادثات. ولا بد لها من أن تترجم إلى اتفاق دائم لوقف إطلاق النار.

فهذه فرصة يجب ألا نضيعها. وستكون الأيام والأسابيع المقبلة اختبارا للمسؤولية الوطنية، بما في ذلك للسيد حفتر والجيش الوطني الليبي. وأود أن أكون واضحا هنا: إن الرفض المطول للمحادثات أمر غير مقبول. فيجب أن تســتمر محادثات 5+5 بشــكل بناء. ونحيط علما بالتفاؤل الذي أعربت عنه بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في التقرير الأخير للأمين العام (S/2020/832). ويجب علينا جميعا أن نؤيد هذا النهج.

إن ثروة البلد ملك للشــعب الليبي. ولذلك، ندعو إلى رفع فوري للحصــار النفطي من قبل الجيش الوطني الليبي.

ونؤيد بإخلاص الممثلة الخاصة للأمين العام بالنيابة ستيفاني ويليامز في تفانيها المتواصل. وفي الوقت نفسه، نود أن نؤكد بقوة على ضرورة الاتفاق بسرعة في المجلس على خليفة لغسان سلامة، بغية تجديد الولاية المقبلة. ويجب تمكين البعثة من الاســتجابة بســرعة لتوفير الدعم اللازم لرصــد وقف محتمل لإطلاق النار ومن أجل منطقة منزوعة السلاح.

أود أن أنتقل الآن إلى العناصر القاتمة. وأود أن أذكر ثلاثة. ففيما يتعلق بالعنصر الأول، أشارت الممثلة الخاصـــة ويليامز بالفعل إلى التوترات داخل حكومة الوفاق الوطني. لقد لاحظنا بقلق بالغ التوترات الداخلية الأخيرة في طرابلس. وندعو جميع الجهات الحكومية الفاعلة إلى احترام ســيادة القانون والعمل بمسؤولية من أجل الصالح العام.

والجانب الكئيب الثاني الذي أود أن أشــدد عليه هو حظر الأســلحة وانتهاكات هذا الحظر. إن التدخل الأجنبي من جانب عدد من البلدان الذي لا يزال يظهر من جديد في تقارير فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا هو الذي يثير نيران هذا النزاع. ومن الواضح أيضا، فضلا عن الوجود الضار للمقاتلين والمرتزقة الأجانب، إيصال المدافع والقنابل و والمركبات الجوية غير المأهولة والقذائف ونظم الإطلاق والمركبات المدرعة ومنظومات الدفاع البري والجوي، وهذا الحشــد الكامل للأسلحة والمواد العسكرية.

وهذه الانتهاكات الصــارخة لحظر الأســلحة يجب أن تنتهي في المجلس. وكثيرا ما نتبادل الآراء بشــأن المعايير المزدوجة والنفاق. ونعتقد أن هذا مثال جيد جدا على ذلك، ونشــعر بقلق بالغ لأن أعضــاء مجلس الأمن والمشاركين في مؤتمر برلين يشاركون في هذا الأمر.

ولذلك يجب أن نواصــل زيادة الضــغط عن طريق فرض جزاءات محددة الأهداف من خلال العمليات. ومن خلال القوة البحرية للاتحاد الأوروبي مع عملية، فإن الاتحاد الأوروبي حتى الآن هو الجهة

الفاعلة الوحيدة التي تنفذ الولاية. ونحن بحاجة إلى مشـــاركة دولية أكثر مصـــداقية لمكافحة انتهاكات حظر الأسلحة ومنتهكيه.

والجانب الثالث الذي أود أن أتطرق إليه هو الهجمات على المدنيين وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا يزال استمرار معاناة السكان المدنيين يبعث على القلق. ونرى ارتفاع عدد القتلى من السكان المدنيين بسبب الألغام والذخائر غير المنفجرة والأجهزة المتفجرة التي تنفجر عند ملامســتها من قبل الضــحايا والتي خلفتها قوات اللواء حفتر في جنوبي طرابلس. وقد روعنا اكتشــاف مقابر جماعية متعددة في ترهونة. ويجب العثور على الجناة وتقديمهم إلى العدالة. ولذلك فإننا نشيد بتقديمكم الدعم التقني للحكومة الليبية لإجراء تحقيقاتها إذ سجلت الأمم المتحدة زيادة في التقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان. وينبغي أيضا أن نقدم الدعم للبعثة والشعب الليبي في خضم المظاهرات. فقد شهدت ليبيا خلال الأيام الماضية دعوة إلى الحفاظ الكامل على الحقوق المدنية والسياسية لجميع الليبيين.

المرفق الثامن

بيان نائب الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، محسن سيهاب

في البداية، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. وأؤكد لكم دعم الوفد الإندونيسي لرئاستكم. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الوفود على دعمها وتعاونها الكاملين خلال رئاستنا في الشهر الماضي. وأشكر القائم بأعمال الممثلة الخاصة بالنيابة للأمين العام والسفير ساوتر على عرضيهما.

ونؤكد دعمنا المستمر لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والممثلة الخاصة بالنيابة للأمين العام. ونرحب بتحاورها مع القادة في ليبيا، فضلا عن الشركاء الدوليين. ونغتنم هذه الفرصة أيضا لنرحب بالرئاسة الجديدة للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، ونكرر التزامنا بالعمل مع اللجنة وفريق الخبراء لديها .

ونرحب بالاجتماع غير الرسمي للجنة في تموز/يوليه 2020 مع ليبيا وعموم أعضاء الأمم المتحدة. ولهذا التفاعل أهمية حاسمة حقا لتشجيع الحوار وأساليب العمل الواضحة ومنع ما يسميه الأمين العام "النفاق السياسي في العلاقات الدولية".

وأود أن أركز على النقاط التالية.

أولا، ندعم جميع الجهود الرامية إلى إحلال السلام في ليبيا. وأضم صوتي إلى صوت الأمين العام في الترحيب بالدعوات التي وجهتها ليبيا مؤخرا لوقف إطلاق النار وآمل أن تحترم هذه النداءات جميع القوات المسلحة. ونتوقع أن تؤدي الجهود الدولية، مثل عملية برلين، دورها أيضا في دعم هذه النداءات. ونتوقع أن يستأنف الطرفان الحوار فورا من خلال محادثات اللجنة العسكرية المشتركة لليبيين 5+5 التي تيسرها البعثة. ونرحب أيضا باستئناف الحوار السياسي في جنيف في الشهر الماضي.

ويجب أن نضمن استعداد ليبيا لتنفيذ نتائج الحوار، بما في ذلك الانتخابات العامة المزمع إجراؤها في العام المقبل. والبعثة – بوصفها تجسيدا لوجود الأمم المتحدة في الميدان – ينبغي أن تُزود بموارد كافية لحماية تلك العملية، بما في ذلك ولايتها وتمويلها ووجودها السياسي. ولهذا نكرر مناشدتنا جميع أعضاء مجلس الأمن للشروع في تعيين ممثل خاص جديد للأمين العام من قبل الأمين العام في أقرب وقت ممكن.

ونؤكد من جديد دعمنا القوي لدعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي، لا سيما خلال أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

ثانياً، ينبغي أن نركز جهودنا على إنقاذ أرواح الليبيين. ويشمل هذا الجهد من يتعرضون للخطر بشكل خاص، لا سيما النساء والشباب والأطفال والمهاجرين. وفي الوقت الحالي، فإن سبب الوفيات في ليبيا ليس هو الرصاص والقنابل فحسب، بل أيضاً جائحة كوفيد-19. إن الليبيين يستحقون الحصول على المرافق الصحية المناسبة، وينبغي أن يكون هناك حيز واسع للمساعدة الإنسانية. ويتعين على جميع الأطراف أن تحترم القانون الدولي الإنساني احتراما كاملا، وأن تتخذ تدابير لحماية جميع المدنيين وتستجيب للدعوة إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي.

ثالثا، فيما يتعلق بأهمية الأطراف الفاعلة الإقليمية في تحقيق السلام في ليبيا، فإن الجهود التي تبذلها البلدان المجاورة، فضلا عن المنظمات الإقليمية – مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية – ما

زالت هامة وينبغي مواصلة تشجيعها. وندرك أن بلدان المنطقة، بوصفها جارة، تشعر بالأثر المباشر للنزاع. ولا ينبغي استبعادها أبدا لأنها توفر منظورا فريدا للسلام.

إن فترة ولايتنا بصفتنا عضوا منتخبا في المجلس قصيرة، وما نفعله الآن سيسجل في التاريخ. لقد سئم أبناء الشعب الليبي من الكلام الفارغ الذي ليس له تأثير في الميدان. إنهم يريدون منا، نحن المجتمع الدولي، ألا نتدخل في الأمر، بل أن نجد حلا سياسيا من أجل السلام الدائم. وفي نهاية المطاف، سيكون السؤال النهائي هو: هل نجحنا في إنقاذ الأرواح في ليبيا؟

المرفق التاسع

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل بالإنكليزية والفرنسية]

أود أن أعرب عن تقديرنا للسيدة ستيفاني ويليامز، الممثلة الخاصة بالنيابة للأمين العام في ليبيا، والسيد غونتر ساوتر، نائب الممثل الدائم لألمانيا ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، على نوعية عرضيهما وعلى المنظور الذي قدماه لنا للتو بشأن الحالة الراهنة في ليبيا.

إن النيجر، بوصفها جارا لليبيا، تراعي كل ما مما يؤثر على هذا البلد من أحداث إيجابية وسلبية. وفي هذا الصدد رحبنا بالإعلان الذي أدلى به رئيس المجلس الرئاسي، السيد فايز سراج، ورئيس مجلس النواب، السيد أغيلا صالح، من أجل وقف فوري لإطلاق النار.

ولم نتوصل إلا بقدر قليل جدا من الأخبار السارة من ليبيا في الآونة الأخيرة. ولهذا السبب ينبغي أن يدفعنا إعلان وقف إطلاق النار إلى القول إن هناك بوادر الأمل على الرغم من الفوضى الحالية. وفي الواقع، عندما يكون بمقدور الليبيين التحدث مع بعضهم البعض يمكنهم أن يُوجدوا حيزا للسلام والمصالحة في بلدهم.

وفي السياق نفسه، ينبغي الترحيب باحتمال تنظيم الانتخابات بحلول آذار/مارس 2021 وتشجيعه. ومن الواضح أن الشرعية الحقيقية يتم الحصول عليها من خلال صناديق الاقتراع وليس من خلال الأسلحة المنقولة بكميات كبيرة إلى ليبيا خدمة لمصالح منافية لتطلعات السلام للسكان الذين تعرضوا لأعمال الكراهية والعنف لفترة طويلة جدا.

ومما يؤسف له أن معاناة الشعب الليبي تتفاقم بسبب وباء فيروس كورونا، الذي ارتفع عدد حالاته مؤخرا.

وقد استمرت الحالة في ليبيا في التدهور منذ ما يقرب من عقد من الزمان. وبعد أكثر من عقد من الحرب، لم يشهد الليبيون الديمقراطية التي وُعدوا بها والتي يطمحون إليها بشكل مشروع. والأسوأ من ذلك هو أنهم فقدوا السلام والأمن وهم الآن مهددون بفقدان وحدة بلدهم.

ومما يؤسف له أن نداءاتنا المتكررة ونوايانا الحسنة قد أُحبطت برفض العديد من الأطراف الفاعلة احترام حظر الأسلحة الذي أيدته بحرية في برلين. لقد دفعت ليبيا وشعبها ثمنا باهظا وما زال يقتل نساؤها وأطفالها بالآلاف، وتُنهب مواردها وتدمر بنيتها التحتية، بما فيها المدارس والمستشفيات على الرغم من جائحة مرض فيروس كورونا.

وبالرغم من الجهود التي بذلها الأمين العام، فإنه لم يتمكن من تعيين ممثل خاص، وهو أمر ضروري لرسم المسار الصحيح الوحيد للخروج من الأزمة، أي الحوار السياسي والمصالحة. ومن الملح تعيين ممثل خاص للأمين العام حتى يتمكن من زيادة زخم السعي إلى إيجاد حل سياسي للأزمة الليبية.

وفي هذا الصدد، يود وفد بلادي أن يؤكد مجددا أهمية الدور الذي يجب أن يواصل أداءه مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي وجميع الجهات الفاعلة الأخرى المعنية بغية عكس الاتجاه الحالي ومساعدة ليبيا على أن تصبح مرة أخرى بلدا للسلام والاستقرار والازدهار.

وفي ذلك الصدد، يرحب النيجر بالجهود التي بذلتها اللجنة المخصصة الرفيعة المستوى المعنية بليبيا ومجموعة الاتصال بشأن ليبيا التابعة للاتحاد الأفريقي.

ونرحب أيضا بالدور الإيجابي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، التي تعمل وفقا لولايتها ومن خلال مساعيها الحميدة ودعمها المتعدد الأوجه على التقريب بين أطراف النزاع على الرغم من هذا السياق الصعب. تحقيقا لذلك، نؤيد تمديد ولاية البعثة لفترة 12 شهرا أخرى.

ويثني النيجر أيضا على الدور الذي تؤديه عملية إيريني التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في رصد حظر الأسلحة وفقا للقرارين 2473 (2019) و 2292 (2016) مع الأخذ في الاعتبار ضرورة إيلاء اهتمام خاص لوضع المهاجرين الأفارقة في معسكرات الاحتجاز، الذين غالبا ما يقتلون أثناء عمليات القصف أو يستخدمونهم للقتال أو دروعا بشرية من قبل مختلف الجماعات المسلحة في البلد.

وبالإضافة إلى ذلك، يتفق النيجر مع الأمين العام على ضرورة إعادة النظر في سياسة إعادة المهاجرين واللاجئين الذين يتم اعتراضهم في البحر إلى ليبيا. وينبغي أن يكون من دواعي قلقنا تقلب الحالة الأمنية وحالة الضعف التي يجدون أنفسهم فيها بعد إعادتهم إلى ليبيا.

وعلى الصعيد الاقتصادي، أدت العواقب الوخيمة للنزاع إلى تدهور الأحوال المعيشية للسكان الليبيين وإلى تقليص قدرة السلطات على تلبية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية لمواطنيها. ولهذا السبب نشجع على رفع الحظر النفطي في جميع أنحاء البلد، لأن استئناف الإنتاج سيوفر الموارد التي تحتاج إليها ليبيا لتلبية الاحتياجات التي ذكرتها من قبل.

ختاما، إن ليبيا بحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى المصالحة، وإلى مساهمات جميع أبنائها دون استثناء، لكي تبني مرة أخرى الأمة القوية والكريمة كما كانت دائما. وإذ نلتزم بانتصار العدالة، فإننا أكثر توقا لاستعادة السلام إلى ليبيا، لأن العدالة لن تتحقق بدون هذا السلام. ولا شك أن الجرائم التي ارتكبت بالأمس ستضاف إلى الجرائم التي ارتكبت اليوم، وهي جرائم أكثر خطورة وغير مقبولة. إن ليبيا بحاجة إلى تضامننا الآن أكثر من أي وقت مضى، وقد حان الوقت للعمل.

المرفق العاشر

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا

نرحب بوفد النيجر بصفته رئيسا لمجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر ونتمنى لكم، السفير أباري، كل النجاح. ونشكر أيضا الوفد الإندونيسي والممثل الدائم دجاني على الجهود التي بذلها المجلس وقيادته خلال شهر آب/أغسطس الحافل بالتحديات.

ونشكر الممثلة الخاصة بالنيابة للأمين العام، السيدة وليامز، على تقريرها عن الحالة في ليبيا. ونشكر غونتر ساوتر، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) على تقريره عن أعمال تلك الهيئة.

ولا تزال روسيا مقتنعة بأنه لا يمكن حل الأزمة الليبية إلا بالوسائل السياسية والدبلوماسية. ولا بديل للحل السلمي. لقد دعونا باستمرار إلى وقف الأعمال العدائية في ليبيا بشكل مستدام ووضع حد لإراقة الدماء التي ما فتئت تمزق البلاد منذ تدخل حلف شمال الأطلسي في عام 2011. وفي ذلك الصدد، فإن البيانين الأخيرين الصادرين عن رئيس حكومة الوفاق الوطني، السيد فايز السراج ورئيس البرلمان الليبي، السيد عقيلة صالح يدعوان إلى التفاؤل الحذر.

وندعو الأطراف إلى بدء الحوار الوطني الليبي في أقرب وقت ممكن في إطار الآليات التي أنشأها مؤتمر برلين وأقرها القرار 2510 (2020). وأكدنا هذا الموقف خلال التداول عن بعد الأخير للجنة متابعة مؤتمر برلين، وخلال الاتصالات مع الأطراف المعنية. وفي الوقت نفسه، ننطلق من المبدأ الذي أعربنا عنه مرارا وتكرارا ألا وهو يجب أن تنسق أي قرارات أو توصيات بواسطة الليبيين أنفسهم وموافقتهم. ولن يتسنى تحقيق النجاح بدون ذلك.

ولا يمكننا استبعاد أي تصعيد جديد في أي لحظة بالرغم من استقرار الوضع العسكري. وللنزاع المسلح المستمر أثر سلبي على الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية للسكان. ونُظمت مظاهرات حاشدة في طرابلس للمطالبة باتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة الوضع. ويساورنا قلق بالغ من الزيادة السريعة في حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا. وندعو السلطات الليبية إلى التصدي الفوري لهذه التحديات. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية.

ويساورنا القلق من التقارير عن استمرار انتهاكات حظر توريد الأسلحة إلى ليبيا. ونحن مقتنعون بضرورة وقف تزويد هذا البلد بالأسلحة والمقاتلين الإرهابيين الأجانب. إن شدة تدفق الأسلحة إلى ليبيا الذي بدأ في عام 2011، فضلا عن وجود الأخصائيين العسكريين الغربيين في بعثات غير معروفة يؤديان إلى زيادة الأزمة، وبالتالي، زيادة مشاعر التطرف وانتشار التهديد الإرهابي في جميع أنحاء القارة الأفريقية.

ونكرر نهجنا إزاء التسوية السلمية في ليبيا. وينبغي أن تكون هذه العملية مملوكة ليبياً وبقيادة ليبية. وينبغي مناقشة جميع المسائل، بما فيها المتعلقة بالحالة في محيط سرت والجفرة، في إطار الآليات القائمة. وربما يصبح إحراز التقدم على المسارين العسكري والاقتصادي فاتحة للحوار الشامل بشأن الطرائق السياسية للتسوية الشاملة. ونرى أنه وفي ظل الوضع الحرج الراهن، يجب على جميع الدول ذات النفوذ على الأطراف الليبية المتحاربة أن تبذل قصارى جهدها للمساعدة في إطلاق عملية التفاوض.

وبالإضافة إلى البيانات المتعلقة بوقف إطلاق النار، قُدّم مؤخرا عدد من مبادرات السلام، بما في ذلك من جانب رئيس البرلمان الليبي. السيد عقيلة صالح، ورئيس مصر، السيد عبد الفتاح السيسي، بدعم من العديد من الدول ذات النفوذ. ونرى أن هذه الأفكار المذكورة آنفا قد تشكل أساسا للمناقشات السياسية في إطار عملية التسوية الليبية الشاملة. وسنواصل من جانبنا الاتصال مع البلدان المعنية بتحقيق الاستقرار في ليبيا، بما فيها تركيا، على أساس البيان الذي اعتمده بلدانا في 22 تموز/يوليه. وكانت آخر جولة من هذه الاتصالات في 31 آب/أغسطس.

ونؤكد في الوقت نفسه أن للأمم المتحدة دورا رئيسيا وقياديا في تحقيق التسوية الليبية. ونعتقد أن من شأن الممثل الخاص الجديد أن يساعد في دفع العملية السياسية إلى الأمام وتنسيق جميع المبادرات والأفكار المطروحة. وندعو الأمين العام إلى تعيين ممثل خاص في أقرب وقت ممكن. وندعو أعضاء مجلس الأمن إلى المساهمة في هذه العملية، التي تأجلت لفترة طويلة بلا مبرر، ومن الواضح أنها تعرقل الجهود الدولية.

لقد سمعنا بالفعل اتهامات بالتدخل الروسي في ليبيا. وأنا واثق بأنه ستكون هناك اتهامات لاحقة لتلك التي سمعناها في الأصل. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر ما قلته في بياناتنا السابقة. لقد أكدنا مراراً وتكراراً أنه لا يوجد حالياً عسكري روسي واحد في منطقة القتال في ليبيا. ولم ترد تقارير عن مشاركتهم في اشتباكات مسلحة أو وفاتهم هناك.

وهناك رغبة واضحة وراء كل هذه الاتهامات في تحويل الانتباه عن الدور المدمر الذي يؤديه في ليبيا أولئك الذين يرفعون عقيرتهم اليوم متشدقين بمصير الليبيين العاديين. لن يضلل مثل هذا السلوك الليبيين أو جيرانهم، الذين يدركون جيداً من الذي دفع بالمنطقة في الواقع إلى الفوضى. إننا نستغرب كثيراً لأن أولئك الذين ينشرون الاتهامات حول ما يسمى بالتورط الروسي في ليبيا يغضون الطرف عن وجودهم العسكري، سواء في شكل قوات مسلحة وطنية أو من خلال الشركات العسكرية الخاصة، في غرب ليبيا وشرقها على حد سواء. وهم يرسلون الأسلحة والذخيرة إلى مختلف الجماعات المسلحة ويدربونها ويجندون المرتزقة. وندعو تلك الوفود إلى وقف هذه الاتهامات الزائفة.

المرفق الحادي عشر

بيان نائبة الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، حليمة ديشونغ

تنضم سانت فنسنت وجزر غرينادين إلى أعضاء المجلس في تهنئة النيجر، شريكتنا في مجموعة البلدان الأفريقية الثلاثة الأعضاء في مجلس الأمن، على رئاستها التي نتوقع أن تكون رئاسة هادفة وناجحة. كما نعرب عن تقديرنا لإندونيسيا على عملها الممتاز كرئيسة في شهر آب/أغسطس.

وأشكر هذا الصباح الممثلة الخاصة للأمين العام بالإنابة ويليامز والسفير ساوتر على بيانيهما.

إن ليبيا تمر بمنعطف حرج للغاية. فالوضع المتزايد التقلب، وكذلك التوترات الإقليمية المستمرة، وسط جائحة مرض فيروس كورونا، أمر يبعث على القلق البالغ. ولا يزال وفد بلدي يرصد عن كثب الظروف غير المرضية والشديدة الاستقطاب والمسببة للاستقطاب التي تتكشف في ليبيا وحولها. إننا نشجب العنف المستمر، ولا سيما الهجمات العشوائية على المدنيين والبنى التحتية المدنية. ونؤكد من جديد أيضاً موقفنا بأن حل النزاع في ليبيا أمر حاسم بنفس القدر بالنسبة للبلدان المجاورة وعموم القارة الأفريقية وأوروبا.

ونرحب بدعوة الليبيين مؤخرا إلى وقف إطلاق النار، ولكننا لا نزال ندرك أن النداءات السابقة لم تحترم. إن الطريق الوحيد إلى السلام في ليبيا هو أن توقف الأطراف المتحاربة فوراً جميع الأعمال العدائية، وأن توافق على مشروع اتفاق الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار في إطار اللجنة العسكرية المشتركة بين الليبيين 5+5، وأن تشارك في حوار شامل من أجل التوصل إلى حل سياسي تقوده وتملكه ليبيا.

ونحن على اقتناع راسخ بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع وأن وقف إطلاق النار الدائم هو مفتاح استعادة السلام والاستقرار في ليبيا. ونكرر دعمنا لجهود الأمم المتحدة، بقيادة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، وجميع المبادرات البناءة الأخرى الرامية إلى إيجاد حل سلمي. وعلاوة على ذلك، فقد مر أكثر من ستة أشهر على استقالة غسان سلامة، وتتطلب التعقيدات التي تكتنف الحالة في ليبيا تعيين ممثل خاص جديد للأمين العام فوراً للنهوض بالعملية الليبية في إطار خطة الأمم المتحدة ذات النقاط الثلاث.

إن السلام في ليبيا يتطلب التمسك بدقة بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولا يزال مقلقاً للغاية انتشار الأسلحة والأنشطة الإرهابية في ليبيا وحولها، مع عدم الالتفات إلى جزاءات الأمم المتحدة. ويدعو وفد بلدي جميع الجهات الفاعلة الخارجية إلى الكف فوراً عن تقديم الدعم العسكري للأطراف المتحاربة. ويجب أيضاً تنفيذ القرار 1970 (2011) وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة بشأن ليبيا تنفيذاً صارماً. فمن غير المعقول أن تتحول ليبيا إلى نزاع بأبعاد حرب بالوكالة حيث يسعى البعض إلى الدفع بمخططات سياسية ضيقة بدلاً من المساعدة على تخفيف معاناة الشعب الليبي. وينبغي احترام وحدة أراضي ليبيا وسيادتها احتراماً كاملاً.

ونعترف بالزيادة الحادة في عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية بعد مراجعة خطة الاستجابة الإنسانية في ليبيا لعام 2020، ونشجع المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم. ونشدد على أن الفظائع التي ترتكب ضد المدنيين، ولا سيما ضد الفئات التي باتت الأضعف، ينبغي ألا تمر دون

عقاب. وتحقيقاً لهذه الغاية، ندعو إلى إجراء تحقيقات شاملة في الانتهاكات والتجاوزات ومحاسبة مرتكبيها. وبالمثل، يجب على جميع الأطراف احترام مبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفي الوقت نفسه، فإن التصدي للتحديات المتعددة في ليبيا، بما في ذلك إنهاء الأزمة التي دامت قرابة 10 سنوات، ومكافحة التهديد المستمر لجائحة كورونا، ومعالجة الأزمة الإنسانية الحادة، ومعالجة العقبات الاقتصادية، وتهيئة البيئة المثالية للمصالحة، هي في الواقع أهداف لها تكلفة باهظة إن لم تكن غير مطاقة. ومع ذلك، فإن هدف ليبيا النهائي المتمثل في إحلال السلام والأمن والتنمية المستدامة لشعبها، ودعم المجتمع الدولي لإبقاء العملية على المسار الصحيح، يجب ألا يخرجا عن مسارهما أبداً.

ويظل وفد بلدي متضامناً مع ليبيا. ونجدد التزامنا بمساعدة المجتمع الدولي على إيجاد حل سلمي للنزاع.

المرفق الثاني عشر

بيان الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، جيري ماثيوز ماتجيلا

أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام بالإنابة، السيدة ستيفاني وليامز، على بيانها، وكذلك رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011)، السفير غونتر ساوتر، على إحاطته.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن قلق جنوب أفريقيا العميق إزاء الحالة الأمنية السائدة في ليبيا. إن استمرار المواجهات والتصعيدات العسكرية، لا سيما في سرت وما حولها في الأسابيع الأخيرة، هو مصدر قلق بالغ لنا.

وندعو الأطراف إلى وقف جميع الأعمال العدائية فوراً والإصغاء إلى النداءات الداعية إلى وقف دائم ومستمر لإطلاق النار، على نحو ما دعت إليه الأطراف. وتؤمن جنوب أفريقيا إيماناً راسخاً بأن ذلك من شأنه أن يهيئ بيئة للحوار الشامل لتمهيد الطريق نحو عملية سياسية بقيادة وملكية ليبية.

وفي هذا الصدد، نرحب بكلٍّ من وقف إطلاق النار الذي أعلنته حكومة الوفاق الوطني يوم الجمعة 21 آب/أغسطس، الذي أشير بموجبه إلى توقف جميع العمليات القتالية في جميع الأراضي الليبية، وكذلك بالإعلان عن إجراء الانتخابات في وقت مبكر من آذار/مارس 2021. وتواصل جنوب أفريقيا دعم عملية السلام التي يؤيدها الاتحاد الأفريقي من خلال مجلس السلم والأمن التابع له واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بليبيا وفريق الاتصال التابع لها، فضلاً عن عمل المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي إلى ليبيا، في الوقت الذي تواصل فيه العمل مع الجهات المعنية الرئيسية في ليبيا.

وقد أدى استمرار انعدام الأمن في ليبيا إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية والاقتصادية في الميدان، التي تفاقمت بسبب جائحة فيروس كورونا.

إن التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات وتجاوزات مزعومة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان تبعث على القلق. وفي هذا الصدد، نرحب بتعيين أعضاء البعثة الدولية لتقصي الحقائق إلى ليبيا، وهو تطور سيكون حاسماً في كفالة محاسبة مرتكبي هذه الأفعال.

وعلاوة على ذلك، فإن الاقتصاد الليبي المتداعي، الذي تفاقمت حالته بسبب استمرار عرقلة صادرات النفط، هو اتجاه مقلق لا يخدم مصالح جميع الليبيين. ونرحب بالدعوات إلى استئناف إنتاج النفط واستئناف الصادرات بشكل كامل، الأمر الذي سيحقق إيرادات تمس الحاجة إليها ويحسن الحالة الاقتصادية والمالية لمصلحة جميع الليبيين. ونشجع على مواصلة المحادثات لإيجاد حل مستدام للتحديات الاقتصادية.

وفي إطار السعي إلى إيجاد حل سلمي للنزاع، نود أن نؤكد مجددا دعم جنوب أفريقيا والاتحاد الأفريقي لاستنتاجات مؤتمر برلين، على النحو الذي أقره القرار 2510 (2020). وهذه العمليات حيوية لتحقيق السلام في ليبيا. وفي ذلك الصدد، تشجع جنوب أفريقيا استمرار دعم مجلس الأمن والتزامه بتعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وهذا أمر بالغ الأهمية لضمان تحقيق الهدف المشترك المتعلق بإنهاء النزاع في ليبيا.

وعلى الرغم من الدعوات المتكررة إلى الالتزام الصارم بحظر الأسلحة، فإن الانتهاكات مستمرة من جانب الطرفين ومن جانب أطراف خارجية، مع تدفق الأسلحة والمقاتلين الأجانب إلى ليبيا. وفي هذا الصدد، نرحب بالدعوات إلى تنفيذ الجزاءات ضد من ينتهكون الحظر المفروض على الأسلحة.

ونناشد جميع البلدان المعنية والمسؤولين عن تجنيد المقاتلين الأجانب أن يسحبوهم فورا من ليبيا وأن يوقفوا هذه الأنشطة. ونوصي بتسريح أولئك الذين شاركوا في المواجهات وتجريدهم من السلاح، وكذلك إدماج المواطنين الليبيين في المجتمعات المحلية وإعادة المقاتلين الأجانب إلى بلدانهم الأصلية.

وعلاوة على ذلك، فإن استمرار مشاركة جهات خارجية لا يزال يشكل تهديدا لسلامة ليبيا الإقليمية وسيادتها. ولذلك، فإننا نكرر دعوتنا إلى إنهاء التدخل الأجنبي من أجل تمكين الجهود الرامية إلى توحيد سلطة الدولة.

وفي الختام، نشدد على أهمية تعيين ممثل خاص جديد للأمين العام يشرف على العملية السياسية في ليبيا ويدعمها. ونعرب عن دعمنا الكامل لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والعمل الهام الذي تواصل الاضطلاع به من خلال ولايتها. وفي ذلك السياق، نرحب بتمديد ولاية البعثة لمدة 12 شهرا أخرى.

المرفق الثالث عشر

بيان البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

اسمحوا لي أولا أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لشهر أيلول/سبتمبر وأتمنى لكم ولفريقكم المتميز كل النجاح في هذه المسؤولية. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا العميق لإندونيسيا على رئاستها الناجحة خلال الشهر الماضي.

ونكرر تأكيد دعم تونس لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، التي ترأسها السيدة ستيفاني وليامز، ونؤكد من جديد التزام تونس بتيسير تنفيذ عمليات البعثة. ونشكر ألمانيا أيضا على عملها في رئاسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا.

وكما أكد رئيس الجمهورية التونسية، السيد قيس سعيد، اليوم لدى استقباله السيدة ستيفاني وليامز، فإنه لا يوجد حل عسكري للأزمة في ليبيا وأن الحل الوحيد المستدام سيكون من خلال تسوية سياسية شاملة للجميع، يقودها الليبيون ويمسكون بزمامها، تضع حدا للعنف والتصعيد وتعالج الأسباب الجذرية للنزاع وتخفف من معاناة الشعب الليبي. إن الحالة الراهنة، التي لا تزال تتدهور وتهدد السلم والأمن، غير مقبولة ولا يمكن تحملها.

وندعو جميع الأطراف الليبية إلى الحفاظ على وحدتها وحل خلافاتها من خلال حوار بنّاء يؤدي إلى تحقيق المصالحة الوطنية وتهيئة الظروف التي تفضي إلى استئناف العملية السياسية ونجاحها، وفقا للاتفاق السياسي والاستنتاجات التي توصل إليها مؤتمر برلين وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي هذا الصدد، يظل خفض التصعيد أولوية قصوى. وبناء على ذلك، نناشد جميع الأطراف في ليبيا الالتزام فورا بوقف دائم لإطلاق النار والانخراط الكامل في محادثات اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اتفاق وقف إطلاق النار وتنفيذه، وفقا للقرارين 2510 (2020) و 2532 (2020).

وعلى الرغم من الجمود الحالي في العملية السياسية الليبية، فإننا نؤمن إيمانا راسخا بقدرة الأطراف الليبية على تجاوز خلافاتها وتعزيز المصالح الوطنية العليا، بما ينهي الأزمة ويضمن تحقيق التطلعات المشروعة للشعب الليبي الشقيق إلى الأمن والديمقراطية والتنمية والإصلاح.

وفي هذا الصدد، ترحب تونس بالإعلانات الأخيرة التي تهدف إلى إنهاء الأعمال العدائية وكسر الجمود السياسي واستعادة السلام والأمن والاستقرار. ونعتبر إجراء الانتخابات البلدية في غات إشارة أخرى واعدة.

وفي السياق نفسه، نعتقد أن الاتفاق على أعلى منصب تمثيلي للأمم المتحدة في ليبيا من شأنه أن يعزز بشكل كبير الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى دفع الحل قدما وأن يساعد الأطراف الليبية على المشاركة من جديد في العملية السياسية.

وتجدد تونس دعوتها لجميع الأطراف إلى الالتزام الكامل بتنفيذ حظر الأسلحة المفروض على ليبيا. كما نؤكد ضرورة وضع حد لجميع أشكال التدخل الخارجي في شؤون ليبيا الداخلية والحيلولة دون أن يصبح البلد ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية.

كما نعرب عن قلقنا العميق إزاء استمرار تدفق المقاتلين الأجانب إلى ليبيا، على النحو الوارد في آخر التحديثات التي قدمها فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، وندعو بقوة إلى وضع حد لتلك الاتجاهات والانتهاكات التي لا يمكن إلا أن تؤدي إلى تفاقم النزاع وتعريض المنطقة لتهديد إرهابي خطير. ونشير إلى مسؤولية مجلس الأمن في هذا الصدد.

وبما أن الحالة لا تزال متوترة في ليبيا، فإننا نذكر جميع الأطراف بضرورة احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بضمان سلامة المدنيين وحماية الفئات الضعيفة، مثل المهاجرين واللاجئين.

ونحن نقدر تقديرا عاليا جهود الفريق القطري للعمل الإنساني في ليبيا، لا سيما تلك التي تدعم مواجهة السلطات الصحية الوطنية والمحلية الليبية لجائحة فيروس كورونا. ومع ذلك، نؤكد أن التنفيذ الكامل لخطة الاستجابة الإنسانية في ليبيا لعام 2020 سيتطلب دعما معززا من جانب المجتمع الدولي.

كما حان الوقت لاستئناف إنتاج النفط وتصديره من أجل التخفيف من الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتردي في ليبيا لصالح جميع الليبيين.

في الختام، تؤكد تونس مجددا التزامها القوي بسيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية. ونعرب مرة أخرى عن عزمنا على دعم جميع الجهود الدولية الرامية إلى حل الأزمة الليبية ونشير إلى الدور الهام الذي تقوم به البلدان المجاورة في الجهود الرامية إلى استعادة الأمن والاستقرار والسلام في ليبيا.

المرفق الرابع عشر

بيان القائم بالأعمال للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشـــمالية لدى الأمم المتحدة، جوناثان ألن

أود أن أهنئكم، سيدي، على رئاستكم خلال شهر أيلول/سبتمبر.

كما أشكر السيدة ستيفاني وليامز، الممثلة الخاصة للأمين العام بالنيابة، على إحاطتها وعلى كل العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وقد أدلت للتو ببيان قوي ومقنع بشـــأن الحالة في ليبيا. وأخشى أنها رسمت صورة قاتمة، مع بصيص أمل محدود. ولكنني أود أن أشكرها على صدقها وعلى خدمتها للشعب الليبي وللأمم المتحدة.

إن الحالة في ليبيا هي أحد أكبر التحديات التي يواجهها المجلس. ونفشـــل، نحن المجتمع الدولي، فشـــلا جماعيا. فنحن لا نفي بالالتزامات والواجبات التي أخذناها على عاتقنا طوعا. ولا نقوم بإنفاذ الواجبات والالتزامات التي حددها المجلس.

وتثير الحالة الإنسـانية القلق بشـكل خاص، وكذلك ارتفاع حالات الإصـابة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وقد فاض الكيل بشعب ليبيا، الذي تظاهر مرة أخرى خلال الأيام الأخيرة. ولكن فلنحاول تناول بصيص الأمل الذي أشارت إليه في بيانها.

إن المملكة المتحدة ترحب ببيان 21 آب/أغسطس الصـادر من رئيس مجلس الرئاسـة، فايز سراج، ورئيس مجلس النواب، عقيلة صـالح، بالدعوة إلى وقف إطلاق النار. لقد كان الشـعب الليبي واضـحا بشـأن رغبته في السلام. وكما أظهرت الأحداث التي وقعت منذ نيسان/أبريل 2019، لا يوجد حل عسكري. ويمثل هذان الإعلانان خطوة هامة على طريق السـلام والأمن والاسـتقرار المسـتدام. إننا نشـيد بكلا الجانبين على التزامهما بالعملية السياسية ونشكر البعثة على قيادتها في المشاركة في الحوار بين الطرفين الليبيين وتيسيره.

إن هذين البيانين وحدهما ليسا كافيين. فيجب أن يغتنم هذه الفرصة جميع المعنيين بالنزاع والشعب الليبي إذا أردنا إحراز التقدم في تحقيق السلام المستدام. لقد حان الوقت الآن لكي تمارس جميع أطراف النزاع ضبط النفس وللأطراف الليبية كافة لكي تقتدي بهذين البيانين وتنخرط بشكل بناء في تنفيذهما.

ونحن بحاجة كذلك إلى بعثة منتعشـــة للأمم المتحدة للدعم في ليبيا يمكنها أن تســـتفيد من هذه الفرصة ومن أي فرص أخرى.

ويساورنا القلق إزاء التقلص السريع في الحيز المتاح للنساء الليبيات للتعبير عن آرائهن والمشاركة في الحياة السياسية وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، مع تعرض بعض النساء لتهديدات واعتداءات جسدية يبدو أنها مرتبطة بأدوارهن العامة. ونرحب، في الذكرى الســـنوية العشـــرين للقرار 1325 (2000)، بالتزام الممثلة الخاصـــة بالنيابة بالمشـــاركة الكاملة والفعالة للمرأة في الحياة الســـياســـية والعامة، بما في ذلك جميع العمليات السياسية ومبادرات بناء السلام. تذكروا، أيها الزملاء، أن الأمر لا يتعلق فقط بما هو صـحيح، بل كذلك بما هو فعال.

لقد قلت أن المجتمع الدولي، بمن في ذلك أعضـاء المجلس، لا يفي بالالتزامات التي تم التعهد بها بحرية أو يحترم الالتزامات التي حددها المجلس. فيجب على الداعمين الدوليين الالتزام برحيل جميع القوات

الأجنبية والمرتزقة من ليبيا، ويجب أن يوفروا للأطراف الليبية المساحة والدعم اللازمين لتحقيق وقف لإطلاق النار وللانخراط بشكل هادف في العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة وكفالة التوصل إلى اتفاق سياسي شامل يضع الشعب الليبي في مركزه.

ونرحب باستمرار مشاركة الأطراف في حوار 5+5 الذي تقوده الأمم المتحدة والذي تؤيده المملكة المتحدة بوصفها رئيسا مشاركا للفريق العامل المعني بالأمن، ونحث الأطراف على التحلي بالشجاعة لتقديم التنازلات اللازمة.

ونؤيد تأييدا تاما جهود البعثة الرامية إلى تهدئة الحالة حول سرت. ويمكن لحل المنطقة المنزوعة السلاح في سرت أن يكون أساسا لوقف إطلاق النار على نطاق أوسع، غير أننا ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء النزاع الدائر الذي يغذيه التدخل الدولي المتهور وانتهاكات حظر الأسلحة من خلال تزويد الأطراف بالأسلحة والإمدادات، فضلا عن أنشطة مجموعة فاغنر وغيرها من المرتزقة الأجانب. إننا نؤيد تأييدا تاما عمل فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، وندعو داعمي الأطراف الخارجيين إلى الامتثال للحظر والالتزامات التي قطعوها في مؤتمر برلين. وذلك ينطبق على جميع الداعمين الخارجيين.

إننا نشعر بالقلق إزاء الأثر الإنساني المستمر للنزاع وأثره على حقوق الإنسان، متضاعفا بتفاقم حالة كوفيد-19، على النحو الذي ذكرته السيدة ويليامز. إن الزيادة في الإصابات وسط المدنيين في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه، التي وثقتها البعثة، غير مقبولة، وكذلك استمرار الهجمات على المرافق الطبية وسيارات الإسعاف والعاملين الطبيين والمدارس.

ونكرر الإعراب عن قلقنا إزاء الخسائر الناجمة عن الألغام والفخوخ المتفجرة والأجهزة المتفجرة المرتجلة التي خلفتها القوات المنسحبة المتحالفة مع الجيش الوطني الليبي. ونظل نطالب بتأمين مواقع المقابر الجماعية في ترهونة إلى أن يتسنى إجراء تحقيق مناسب. ونكرر إدانتنا لجميع انتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات، علاوة على انتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الهجمات العشوائية؛ وأعمال القتل غير المشروع؛ والعنف الجنسي والجنساني وإسكات الصحفيين والناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان؛ وسوء معاملة الضعفاء، ولا سيما المهاجرين. ويساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد بأن المدنيين تعرضوا لإطلاق النار والاختطاف خلال الاحتجاجات الأخيرة. فمن الأهمية بمكان أن يصان الحق في التجمع السلمي والاحتجاج وحرية التعبير. ونرحب في هذا الصدد بتعيين أعضاء البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا للتحقيق في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان ونكرر دعوتنا إلى جميع الأطراف للسماح للبعثة بالوصول إلى البلد بأسره.

ونؤيد الدعوتين إلى استئناف إنتاج النفط في البيانين الأخيرين الصادرين عن حكومة الوفاق الوطني ومجلس النواب. ونرحب بالمراجعة المستقلة لحسابات فرعي المصرف المركزي بوصفها خطوة حيوية نحو تحسين الشفافية وإعادة التوحيد. ولن يؤدي الحصار النفطي إلا إلى إلحاق الضرر بالشعب الليبي. فيجب أن نمضي قدما في استئناف الإنتاج لصالح جميع الليبيين والاقتصاد الليبي.

وأود أن أردد الملاحظات الختامية للممثلة الخاصة بالنيابة، ويليامز. لا يوجد حل عسكري في ليبيا. وقد اعتقد الذين تعمدوا تقويض عملية السلام في أبريل 2019 أن الحملة العسكرية يمكن أن تنجح. وبعد خمسة عشر شهرا، ثبت مرارا وتكرارا أنها لا يمكن أن تنجح. فكل ما تحقق في هذه الأثناء هو الموت

والبؤس في خضم زيادة كبيرة في تدفق الأسلحة إلى ليبيا. لذا أود أن أحث الأطراف الليبية وداعميها الدوليين مرة أخرى على الاستماع إلى صرخات الشعب الليبي من أجل السلام، وعلى أن يضعوا مصالح الشعب الليبي فوق مصالحهم الضيقة والأنانية. فلنلتزم جميعا بوقف دائم لإطلاق النار ولنقم بتمكين بعثة قوية للأمم المتحدة للدعم في ليبيا من المضي قدما في المفاوضات بشأن السلام والأمن الدائم.

المرفق الخامس عشر

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم هذا الشهر. وأشكر بصفة خاصة الممثلة الخاصة للأمين العام بالنيابة، ستيفاني ويليامز، على التزامها تجاه بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وشعب ليبيا.

إن ليبيا تمر بمنعطف حرج. ونحن نرحب، مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والشركاء الدوليين، بإعلان رئيس وزراء ليبيا ورئيس مجلس النواب الصادر في 21 آب/أغسطس، الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار ونزع السلاح واستئناف عمليات قطاع النفط والعودة إلى المحادثات السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة.

إن هذه التصريحات الليبية تمثل أمل الشعب الليبي في أن يدير قادته ظهورهم للعنف وأن يصوغوا حلا سياسيا سلميا يرفض استمرار التدخل الأجنبي ويصون السيادة الليبية. وهذه المبادرة التي اتخذها قادة ليبيا خطوة إيجابية وشجاعة إلى الأمام ينبغي لنا جميعا أن ندعمها جماعيا.

وينبغي أن يظل احترام سيادة ليبيا وسلامتها الإقليمية المنارتين المرشدتين للمجتمع الدولي. ونحن نعارض أي مخطط يهدف إلى تقسيم ليبيا أو احتلالها أو فرض تسوية سياسية خارجية على الليبيين. ويجب على الأطراف الليبية أن تدفع تجاه الحل، الذي يتم التوصل إليه على أفضل وجه من خلال مفاوضات سياسية شاملة تقودها الأمم المتحدة وتهدف إلى إجراء انتخابات وطنية. غير أن الحل السياسي سيظل بعيد المنال طالما استمر الداعمون الأجانب على كلا الجانبين في تأجيج النزاع.

ولكي نكون واضحين، تعارض الولايات المتحدة كل تدخل عسكري أجنبي في ليبيا وتدعم المفاوضات التي تقودها الأمم المتحدة من أجل وقف دائم لإطلاق النار وتدعم العودة الفورية إلى العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة. وقد قولناها من قبل ونقولها مرة أخرى – لا يوجد حل عسكري للنزاع في ليبيا.

ينبغي لجميع الجهات الفاعلة الخارجية المتورطة في النزاع أن تتقيد بالالتزامات التي قطعتها في برلين وأن توقف فورا عملياتها العسكرية وأن تضع حدا للنقل الجاري للمعدات والمقاتلين العسكريين الأجانب إلى ليبيا، وأن تسمح للسلطات المحلية بالتصدي لجائحة كوفيد-19. ونحث الدول الأعضاء على مواصلة تبادل المعلومات مع فريق الخبراء المعني بليبيا بشأن الانتهاكات المحتملة لحظر توريد الأسلحة.

ويجب أن نحرز تقدما نحو وقف دائم لإطلاق النار. ونعتقد أن من شأن إيجاد حل منزوع السلاح ابتداء بسرت سيوفر طريقة عملية للمضي قدما في بناء الثقة في الميدان. ولا مجال للمرتزقة الأجانب أو القوات العميلة في ليبيا، بما في ذلك مجموعة فاغنر، وهي وكيلة لوزارة الدفاع الروسية وتقاتل إلى جانب قوات الجيش الوطني الليبي وتدعمها.

ولا تزال الولايات المتحدة تشعر بالجزع من التقارير عن وجود مقابر جماعية في مدينة ترهونة. ونرحب بتعيين ثلاثة أعضاء في البعثة المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ليبيا. وستساعد بعثة تقصي الحقائق في مساءلة مرتكبي انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، فضلا عن منع ارتكاب المزيد من الانتهاكات والتجاوزات. وتعتبر المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع الجهات الفاعلة هي

عنصرا أساسيا لتعزيز استدامة الحل السياسي لكي يرى الليبيون طريقا حقيقيا للمصالحة والعدالة. وينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في سبل مساءلة مرتكبي الانتهاكات، بما في ذلك فرض جزاءات محتملة.

ونكرر تأكيد دعمنا القوي للممثلة الخاصة بالنيابة ستيفاني ويليامز، ونثني على قيادتها والبعثة في تيسير عملية سياسية شاملة وتدابير بناء الثقة. وإذ نبدأ المناقشات بشأن تجديد ولاية البعثة، يجب ألا نضيع هذه الفرصة لضمان ملاءمة البعثة لأهدافها في المستقبل. ويجب أن نستفيد من هذه التطورات الإيجابية الأخيرة وأن نكفل فعالية البعثة وكفاءتها بقدر الإمكان وأن يجسد هيكلها القيادي هذا الهدف. ويتيح لنا إصلاح بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الآن أفضل فرصة للاستفادة من التغيرات في ساحة المعركة لتحقيق تسوية سياسية دائمة وتعزيز عملية برلين.

وتعتقد الولايات المتحدة أن عملية السلام ستنجح في البلد، ولكن لن يحدث ذلك إلا عندما تتوقف الأطراف الخارجية في النزاع عن تأجيجه، وتدعم عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة، وبالتالي يتصالح القادة المعارضون ويتوصلون إلى اتفاق سلمي لتقاسم السلطة يجسد رغبات الشعب الليبي.

المرفق السادس عشر

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

أود بداية أن أهنئ النيجر على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. وأود أيضا أن أثني على إندونيسيا، زميلتنا عضو رابطة أمم جنوب شرق آسيا، على رئاستها الناجحة في آب/أغسطس.

وأشكر السيدة ستيفاني ويليامز، الممثلة الخاصة بالنيابة للأمين العام في ليبيا، والسفير يورغن شولتز، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، على إحاطتيهما. وأود أيضا أن أرحب بالسفير طاهر محمد السني K الممثل الدائم لليبيا، في هذه الجلسة.

وتواصل فييت نام متابعة التطورات في ليبيا عن كثب. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء النزاع الدائر الذي أسفر عن قتل أكثر من 300 من المدنيين في الربع الثاني من عام 2020. ويمثل هذا الرقم المثير للقلق زيادة بنسبة 173 في المائة مقارنة بالربع الأول وفقا لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وأدى وجود الجماعات الإرهابية واستمرار انتشار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى زيادة تفاقم الحالة في البلد وفي البلدان المجاورة. ويساورنا القلق أيضا من تدهور الأوضاع الاقتصادية في ليبيا بسبب النزاع الدائر والجائحة الحالية.

وعلى الجبهة السياسية، ننوه بالتصريحات الأخيرة التي أدلت بها الأطراف الليبية المعنية والتي تدعو إلى وقف إطلاق النار وتمهيد الطريق لإجراء الانتخابات في الأشهر المقبلة. بيد أنه من المؤسف للغاية أن المحادثات المباشرة بين الطرفين لم تستأنف بعد. وفي ذلك السياق، تود فييت نام التشديد على النقاط التالية.

أولا، يجب الحفاظ على الزخم الذي تحقق مؤخرا لوقف إطلاق النار على الجبهة السياسية بغية وضع حد للأعمال العدائية والعودة إلى محادثات السلام على المسارات الثلاثة تمشيا مع القرار 2510 (2020) ومؤتمر برلين المعني بليبيا. ونحث الطرفين على الانتهاء قريبا من وضع مشروع اتفاق وقف إطلاق النار الذي اقترحته البعثة والمضي قدما في تنفيذه. ونلاحظ أيضا دعوة الطرفين إلى إنشاء منطقة منزوعة السلاح في سرت. وفي هذا الصدد، سيواصل التعاون بين البعثة والمنظمات الإقليمية والبلدان المجاورة وغيرها من الدول الأعضاء المعنية الاضطلاع بدور رئيسي. ونود أن نرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها أعضاء لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا دعما لاستئناف محادثات السلام. ونرحب أيضا بنية الاتحاد الأفريقي عقد مؤتمر المصالحة بين الأطراف الليبية في وقت لاحق من هذا العام. ومن الضروري تأكيد أنه ينبغي أن تهدف جميع الجهود إلى دعم عملية سلام شاملة تمسك زمامها ليبيا وتقودها، باعتبارها الحل الوحيد العملي للنزاع الحالي في ليبيا.

ثانيا، تحث فييت نام مرة أخرى جميع الأطراف المعنية في ليبيا على الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني والامتناع عن استهداف المدنيين والأهداف المدنية. ويجب على الأطراف ضمان سلامة العاملين في مجال الرعاية الصحية والسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق لمكافحة الجائحة بطريقة فعالة. ويجب إيلاء المزيد من الاهتمام واتخاذ التدابير لحماية الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والأطفال والمهاجرين واللاجئين من الأثر السلبي للنزاع وجائحة كوفيد-19. ونرحب بالجهود التي تبذلها البعثة ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في التصدي للتحديات الإنسانية في ليبيا.

ثالثا، نؤكد مجددا أهمية التمسك بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن ليبيا، ولا سيما القرارات المتعلقة بحظر الأسلحة. ونشاطر الأمين العام شواغله بشأن ما تردد عن تدفق الأسلحة إلى ليبيا في الأشهر الأخيرة. ونحث جميع الأطراف، داخل ليبيا وخارجها، على تعزيز التزامها وإجراءاتها في الالتزام بالحظر ووضع حد للتدخل الأجنبي في البلد.

رابعا، نود أن نشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها السيدة وليامز، ونؤكد مرة أخرى دعمنا الكامل لعمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وفي هذا الصدد، نؤيد تمديد ولاية البعثة لمدة 12 شهرا. وستعمل فييت نام عن كثب مع أعضاء المجلس الآخرين لتحقيق ذلك الهدف. وفي الوقت نفسه، نود أن نؤكد مجددا أهمية تعيين الممثل الخاص الجديد للأمين العام لليبيا.

ختاما، تود فييت نام أن تؤكد مجددا دعمها لمساعي تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في ليبيا.